الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية
الجمعة 26 صفر 1433 هـ - 20 يناير 2012م - العدد 15915

مع تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز

تقرير «الإسكوا» : الأداء الاقتصادي العالمي تميّز بالضعف عام 2011

بيروت - ي ب ا

أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا)، الى أن الأداء الاقتصادي العالمي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

وقال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في (الإسكوا) عبد الله الدردري، خلال عرض تقرير تحت عنوان «حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012» في مؤتمر صحفي في مقر اللجنة في بيروت، إن الأداء الاقتصادي العالمي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية.

وأضاف أن ذلك «أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل، بما يهدّد الهدف الرئيسي للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات».

وأشار الدردري الى أن تقرير اللجنة هذا العام يرى أن سيناريو النمو المتعثّر، والذي قد يبلغ 2.6 % من الناتج العالمي لعام 2012، يهدّد بأربعة مخاطر أساسية، وهي أولاً عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا، وثانياً تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية.

وأضاف أن الخطر الثالث هو عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز

السفير
19/01/2012 العدد: 12088
فلسطين
فتح: الثورة – السلطة!

الأمم المتحدة تطلق تقرير «حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012»: الاضطرابات تخفض نمو دول غرب آسيا المستوردة للنفط إلى 0،3%

جانب من المشاركين في المؤتمر الصحافي (علي لمع)

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في بيت الأمم المتحدة تقرير «حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012».

بداية، اعتبر مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي أن «التقرير السنوي يعتبر من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، والتي من بينها الإسكوا. ويوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه على الأجل القصير، إضافة إلى بعض السياسات الرئيسية الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية».

وأشار القوصي إلى أن «التقرير يحذّر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي، بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه. هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي «متعثراً» مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2.6 في المئة لعام 2012 و3,2 في المئة لعام 2013، بعد أن كان 4,0 في المئة عام 2010».

وخلال عرض التقرير، قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري أن «الأداء الاقتصادي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية، مما أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل وبما يهدّد الهدف الرئيسي للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات».

وقال الدردري إن تقرير هذا العام يرى أيضاً إن سيناريو النمو المتعثّر، والذي قد يبلغ 2,6 في المئة في الناتج العالمي لعام 2012، يهدّد بأربع مخاطر أساسية، وهي أولا عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا؛ وثانيا تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية؛ وثالثاً عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية، وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، ورابعاً عدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد 1 آذار 2012.

وأضاف الدردري أن «تحقّق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلبا على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0.5 مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغة 65 مليون فرصة عمل، وفقاً لما ورد في التقرير».

ورأى التقرير أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل. وقد أثبتت التجربة والبيانات المتاحة أن سياسات التقشف لم تؤد إلى خفض عجز الموازنات في الدول التي طبقتها.

وفي ما يخص منطقة غرب آسيا، فقد أشار الدردري «إلى أن الدول المصدرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت 7 في المئة في عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي نفّذت لمواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية وآثار الأزمة العالمية. أما مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، فقد انخفض النمو فيها من حوالى 6 في المئة عام 2010 إلى 0.3 في المئة في عام 2011 بسبب الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسوريا واليمن والبحرين، وتأثر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان والعراق».

وقال الدردري أيضا إن هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، وخصوصا بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول والتي تفاقمت خلال هذا العام. ومع ذلك، يتوقع التقرير عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز 3,5 في المئة في حال عودة الاستقرار الأمني في عام 2012.

الإسم الكامل
البريد الإلكتروني
التعليق

أقصى حد للمشاركة هو 350 حرفاً - شروط الإستخدام
تتم مراجعة المشاركات قبل نشرها

الرجاء إعادة كتابة الرقم الموجود في الصورة

الأخبار
al-akhbar
akhbar english
آخر تحديث الخميس 3:00 ص 19 كانون
تابعونا على تويتر
ترقبوا في شباط نسخة محدثة للموقع و iPad

العالم نحو «الانكماش»... النمو في لبنان 3%

محمد وهبة

في أفضل الأحوال، إن نمو الاقتصاد الدولي سيكون هزيلاً في عام 2012. كل المؤشرات والتحاليل تؤكد أن العالم على موعد مع «انكماش جديد» يطرق كل اقتصادات الدول، وإن بنسب متفاوتة. وحدها منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من «تعطيل للنمو على نحو خطر»، ستواجه «التوترات وعدم الوضوح والرؤية بفعل احتمال استمرار الاضطرابات السياسية أو تفاقمها». وفي ظل هذا المشهد، سيواجه لبنان، كما باقي الدول النامية غير النفطية، تداعيات الانكماش العالمي، وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة. لا بل إن أبرز التأثيرات السلبية على الاقتصاد اللبناني ستكون ناجمة عن الاضطرابات في العالم العربي، ولا سيما في سوريا.

يقول البنك الدولي في تقرير أصدره أمس بعنوان «الآفاق الاقتصادية العالمية: أوجه عدم اليقين والضعف»، إن سقف التوقعات للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو عند 2.3%، سواء في الدول المصدرة للنفط أو المستوردة. فالأولى، وهي دول الخليج على نحو رئيسي، سينعكس انخفاض أسعار النفط على موازناتها، فيما الثانية، أي مثل المغرب وتونس ومصر، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأوروبا وتتأثر بتداعيات أزمة اليورو. أما الثالثة، أي مثل لبنان والأردن، فإن مواردها مرتبطة بدول مجلس التعاون الخليجي. لذلك، يتوقع التقرير أن يسجّل لبنان نمواً في2011 بنحو 3 % وفي 2012 بنحو 3.8% وفي 2013 بنحو 4.4%. أما الأمم المتحدّة فتقدّر النمو في لبنان لعام 2011 بنحو 2%.

في السياق نفسه، يؤكد تقرير الأمم المتحدة الصادر أمس بعنوان «آفاق الاقتصاد الدولي خلال عامي 2012 ــ 2013»، أن الاقتصاد الدولي «يترنّح نحو حافة مرحلة رئيسية أخرى من الانكماش بعدما انخفض ناتج النمو انخفاضاً كبيراً خلال 2011، ويتوقع أن يكون النموّ هزيلاً خلال 2012 و 2013».

وفيما يشير البنك الدولي إلى أن عدداً من بلدان المنطقة، بينها تونس والمغرب والأردن، كانت على وشك تحقيق نمو إيجابي في أواخر 2011، فإن «نشوب الأزمة المالية في البلدان المرتفعة الدخل كان سبباً على الأرجح في تأخير ذلك»، وتعتقد الأمم المتحدة أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه الاقتصادات العالمية أبرزها «تعثّر النمو» و«عدم وضوح المستقبل»، وهذا ينعكس على الدول النامية «التي لا تزال تغذّي محرّك الاقتصاد الدولي».

وفي الواقع، إن مؤشرات الأمم المتحدة تعتمد على ارتفاع معدلات البطالة العالمية إلى 8.6% مقارنة بنحو 5.7% قبل الأزمة، وبالتالي «هذه المعدلات تعوق الطريق نحو انتعاش الاقتصاد»، فيما تزايدت معدلات التضخّم «كنتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وارتفاع الطلب من الدول النامية الكبرى». رغم ذلك، «هناك حالة من التباطؤ في التجارة الدولية» تقول الأمم المتحدة، «أما تمويل التنمية فهو متأثر مباشرة بهشاشة النظام المالي الدولي». لكن «حدوث انهيار اقتصادي أميركي وأوروبي سيؤدي إلى كساد دولي وستصاب الاقتصادات النامية بضربة كبيرة».

في هذا الإطار، يقول البنك الدولي إنه يخيّم على البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توقعات مبنية على خلفية تآكل احتياطاتها المالية، واستمرار التوترات الاجتماعية فيها، فضلاً عن تقلّص تدفقات رؤوس الأموال إليها. ويعتقد البنك أن دول المنطقة تواجه «حالة من الضبابية الشديدة مع اضطرارها إلى مواجهة مخاطر الاحتجاجات المستمرّة وأزمة حقيقية تعانيها منطقة اليورو»، لافتاً إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «بطبيعتها عرضة للتأثر

الشديد بتفاقمات الأزمة الأوروبية نظراً إلى الصلة القوية بينهما على صعيد التجارة والسياحة وتحويلات المهاجرين، وبدرجة أقل الروابط التمويلية».
على أي حال، تعتقد الأمم المتحدة أن الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لخفض المخاطر على المستوى الدولي ولتدعيم النظام المالي الدولي وسواها من الخطوات المتعلقة بالإجراءات لقواعد عمل المؤسسات الدولية ذات الأهمية والمؤثرة في عمل المنظومة الدولية «لم يكن لها أثر على الوضع الاقتصادي والمالي القائم حالياً، كما أنه ليس واضحاً ما إذا كان العديد من تلك الإجراءات كافياً لمواجهة المخاطر القائمة».

العدد ١٦١٣ الخميس ١٩ كانون الثاني ٢٠١٢
اقتصاد

مقالات أخرى لمحمد وهبة:

- النتش من كعكة الـ«ميدل إيست»
- 947 مليار ليرة عجز الضمان في 2012
- هنا دولة أصحاب العمل
- تصحيح الأجور: جولة رابعة تسبق جلسة الثلاثاء
- «البزنس الأسود» بين المدارس وشركات التأمين

التعليقات

اضف تعليق جديد

شروط التعليق

اسمك:
مجهول

بريد إلكتروني:

محتويات هذا الحقل سرية ولن تظهر للآخرين.

Homepage:

الموضوع:

التعليق: *

Comments are limited to a maximum of *250* words.

- Web page addresses and e-mail addresses turn into links automatically.
- Allowed HTML tags: <a>   <cite> <code>   <dl> <dt> <dd><aside>
- Lines and paragraphs break automatically.

اللواء الإقتصادي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

«الإسكوا» أطلقت تقريراً حول «حالة وآفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢»:

توقعات باستمرار التعثر وانخفاض بالناتج الإجمالي العالمي ٤٪ عن ٢٠١٠

بين أزمة الديون الاوروبية ، وتعثر الاقتصاد الاميركي وما تشهده المنطقة العربية من اضطرابات سياسية يعيش الاقتصاد العالمي مرحلة من كثر المراحل هشاشة واكثرها تباطئ لجهة النمو والاستثمار.

اذ وبحسب توقعات الامم المتحدة أن يشق الاقتصاد العالمي طريقه بصعوبة وذلك مقارنة مع التوقعات السابقة الصادرة منذ ستة أشهر. وقد بلغ الناتج الإجمالي العالمي نسبة ٢.٦ في المائة في توقعات خط الأساس لسنة ٢٠١٢ ونسبة في المائة في سنة ٢٠١٣ ، هابطا من نسبة ٤ في المائة في سنة ٢٠١٠. وهذا التنبؤ مرهون باحتواء أزمة الديون في منطقة اليورو والتوقف عن اتخاذ مزيد من الخطوات المؤدية إلى التقشف المالي الصارم في البلدان المتقدمة النمو ويتوقع اقتصاديو الأمم المتحدة أن يكون عام ٢٠١٢ عاماً حاسماً من حيث المضي قدماً في انتعاش اقتصادي بطيء أو التقهقر نحو الكساد.

ارقام ان دلت على شيء فهي تدل على ان السنوات المقبلة لن تكون افضل حال عن سابقاتها وان اعادة نهوض الاقتصاد العالمي لن تتم الا عن طريق اعادة بناء الهيكلية الاقتصادية العالمية واتباع سياسيات اخرى غير التقشف الذي اثبت فشله في معالجة الازمات.

آفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢

لم يتوقع الاقتصاديون و الاعلاميون الذين شاركوا في اطلاق تقرير «حالة وآفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢».

ان يحمل معه كل هذه السلبيات لجهة التوقعات العالمية للاقتصاد في عام ٢٠١٢ اذ اشار التقرير أن السنوات المقبلة ليست سوى امتداد للسنوات الماضية وان نسبة تعافي الاقتصاد العالمي لا زالت مرهونة بأمور عدة ابرزها تغير النمط الاقتصادي والهيكلية للاقتصاد العالمي.

واشار التقرير الذي اطلقه مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» إن البلدان ذات الاقتصاد المتقدم النمو ستقف على حافة دوامة انزلاقية بفعل أربعة مواطن ضعف مترابطة هي ثقل الديون السيادية، وهشاشة القطاعات المصرفية وضعف الطلب الإجمالي (المرتبط بارتفاع نسب البطالة وتدابير التقشف المالي)، والشلل السياسي الذي يسببه استعصاء التوصل الى حلول سياسية وحالات العجز المؤسسي.

واضاف التقرير أن كل مواطن الضعف هذه موجودة بالفعل غير أن تفاقم واحد منها يمكن أن يوجد حلقة مفرغة تؤدي إلى اضطراب مالي شديد وإلى انتكاسة في الاقتصاد».

وقائع المؤتمر

اطلق مركز الأمم المتحدة تقريره السنوي حالة و افاق الاقتصاد ٢٠١٢ بكلمة بدأها مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت بهاء القوصي قال فيها أن «التقرير السنوي يعتبر من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد»، واعتبر «إن التقرير يحذر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه. هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي متعثرا مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى ٢,٦ في المائة لعام ٢٠١٢ و٣,٢ في المائة لعام ٢٠١٣، بعد أن كان ٠,٤ في المائة عام ٢٠١٠.

ومن جهته، قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري: «إن تقرير هذا العام يرى أن سيناريو النمو المتعثر، والذي قد يبلغ ٢,٦ في المائة في الناتج العالمي لعام ٢٠١٢، يهدد بأربعة مخاطر أساسية، وهي عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا وتدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية وعدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية وخصوصا في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، وعدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد ١ مارس ٢٠١٢».

واعتبر أن «تحقق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلبا على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى ٠,٥ مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغة ٦٥ مليون فرصة عمل، وفقا لما ورد في التقرير».

وأشار إلى أن «التقرير يسلط الضوء على عوامل الخلل في الاقتصاد العالمي، وهي تراجع في نمو الدول المتقدمة، وتباطؤ نمو الدول النامية - بما فيها الصين والبرازيل، وتراجع في معدلات التجارة العالمية وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وإن التقرير أيضا يرى أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية.

وتحدث عن أهمية «معالجة موضوع البطالة بكل أوجهها وتعزيز الإنفاق العام لهذا الغرض وإزالة الاحتقانات والاحتكارات التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط».

والاضطرابات دور...

من جهة اخرى اشار التقرير الى ان الاضطراب السياسي ساهم عن ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة النمو في البلدان المصدرة الصافية للنفط. وكان النمو أبطأ البلدان المستوردة الصافية للنفط، حيث أعاقت الاشتباكات العنيفة النشاط الاقتصادي في عدة بلدان عربية.

يشير التقرير عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لسنة ٢٠١٢ الصادر إلي أنه مع تلكؤ النشاط الإقتصادي العالمي وضعف احتمال ارتفاع أسعار النفط الى اعلى مما بلغته، فإنه من المتوقع ان يهبط النمو الإقليمي في عام ٢٠١٢ من ٦.٦

في المائة إلى ٣.٧ في المائة.
كما اعتبر التقرير أنه في أعقاب الربيع العربي كانت أسعار النفط أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل في ٢٠١١، مقارنة بسعر متوسطه ٧٧ دولارا للبرميل الواحد في عام ٢٠١٠. وكان تصاعد الصراع في ليبيا أحد عناصر الارتفاع الحاد في السعر، إذ أدى الى فقدان الإمدادات العالمية بما مقداره ١.٦ مليون برميل في اليوم. وكان من الممكن أن تتصاعد اسعار النفط الدولية لو لم تبادر عدة بلدان، بينها الإمارات العربية المتحدة وخاصة المملكة العربية السعودية الى زيادة انتاجها من النفط الخام. واستفادت قطر أيضا من ارتفاع أسعار الطاقة بزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة ٤٠ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ .
بلقيس عبد الرضا

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
يومية- سياسية- مستقلة

كلمة رئيس التحرير

◄ انتقام ايراني وشيك؟

عبد الباري عطوان

◄المقالات السابقة

تصفح عدد اليوم من القدس العربي

Subscribe by Email اقرأ فى عدد اليوم

◄ رأي القدس سورية: من سيتعب اولا؟

◄ أمجد ناصر سورية: الثورة من تحت!

◄ إقبال التميمي الجنس والعقاب في الدراما العربية

◄ حسنين كروم الجيش والشرطة تركوا المحطة النووية لأهالي الضبعة الذين استخدموا الديناميت لتدمير منشآتها

◄ صحف عبرية اسرائيل : ايران لم تقرر بعد في السلاح النووي

◄ يسام البدارين الاردن: حراس النظام ونواته الصلبة من المتقاعدين العسكر دخلوا دائرة 'الإعتصام' وهتافات كسرت الحواجز بعنوان: حقوق وليس مكارم

◄ لافروف: روسيا ترفض ارسال قوات اجنبية الى سورية او فرض عقوبات عليها وأي هجوم عسكري لن يحظى بـ'مصادقة'

الإسكوا: الأداء الإقتصادي العالمي تميّز بالضعف عام 2011

2012-01-18

بيروت – يو بي أي: أشارت اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا) امس الاربعاء الى أن الأداء الإقتصادي العالمي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الإقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

وقال مدير إدارة التنمية الإقتصادية والعولمة في (الإسكوا) عبد الله الدردري، خلال عرض تقرير تحت عنوان 'حالة وآفاق إقتصاد العالم 2012' في مؤتمر صحفي في مقر اللجنة في بيروت، إن الأداء الإقتصادي العالمي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الإقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية.

وأضاف أن ذلك 'ادى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل، بما يهدّد الهدف الرئيسي للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات'.

وأشار الدردري الى أن تقرير اللجنة هذا العام يرى أن سيناريو النمو المتعثّر، والذي قد يبلغ 2.6 ' من الناتج العالمي لعام 2012، يهدّد بأربعة مخاطر أساسية، وهي أولاً عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا، وثانياً تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية.

وأضاف أن الخطر الثالث هو عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الإقتصادية وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، مشيراً الى أن الخطر الرابع هو عدم توصل الكونغرس الأميركي إلى إتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد 1 آذار/مارس 2012.

وقال الدردري إن تحقُّق أي من هذه المخاطر 'سيؤثر سلباً على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0.5 ' مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الإقتصاد العالمي اليوم والبالغة 65 مليون فرصة عمل'.

وأضاف أن التقرير يسلّط الضوء على عوامل الخلل في الإقتصاد العالمي، وهي تراجع في نمو الدول المتقدمة، وتباطؤ نمو الدول النامية، بما فيها الصين والبرازيل، وتراجع في معدلات التجارة العالمية، وتراجع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وتذبذب شديد في أسواق الصرف العالمية.

ورأى التقرير أن عمل الإقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والإستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الإستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل.

وأشار التقرير الى منطقة غرب آسيا، وقال إن الدول المصدّرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت 7' في عام 2011 بسبب إرتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي نُفّذت لمواجهة الإضطرابات السياسية الإقليمية وآثار الأزمة العالمية.

وأضاف أما مجموعة الدول ذات الإقتصاد المتنوع، فقد إنخفض النمو فيها من حوالى 6 ' عام 2010 إلى 0.3 ' في عام 2011 بسبب الأوضاع الأمنية والإضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسوريا واليمن والبحرين، وتأثّر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان والعراق.

وقال الدردري إن'هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، وخصوصاً بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول والتي تفاقمت خلال هذا العام'.

غير أن التقرير توقع 'عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز 3.5 ' في حال عودة الإستقرار الأمني في عام 2012'.

وقال إنه 'من الضرورة معالجة موضوع البطالة بكافة أوجهها وتعزيز الإتفاق العام لهذا الغرض وإزالة الإحتقانات والإحتكارات التي تعرقل النشاط الإقتصادي وتنويع الهيكل الإقتصادي في الدول المستوردة للنفط والمستوردة لها'.

facebook

المواضيع الأكثر قراءة

◄ عبد الباري عطوان انتقام ايراني وشيك؟

◄ رأي القدس سورية: من سيتعب اولا؟

◄ مدير سابق للـ'سي آي إيه': الضربة العسكرية لطهران ستوسع الصراع وتدخل حزب الله المواجهة

◄ يسام البدارين الاردن: حراس النظام ونواته الصلبة من المتقاعدين العسكر دخلوا دائرة 'الإعتصام' وهتافات كسرت الحواجز بعنوان: حقوق وليس مكارم

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الناشر الأكتروني العربي الأول

E-KUTUB.COM
في خدمة الكتاب والكاتب

منوعات

قاض سعودي يطالب بسحب الجنسية من الاعلامية السعودية نادين البدير

THE DAILY STAR
LEBANON

U.N.: Uprisings wreck non-oil producers

By Mohamad El Amin

BEIRUT: The "Arab Spring" is wreaking havoc on the MENA region's non-oil producing economies but is boosting growth in petrol-states, said a United Nations report.

The report also called on developed countries to pull out austerity measures and reintroduce stimulus packages to help shore up the world economy, which it said was "teetering on the brink of another global recession." Released in Beirut Wednesday, the report said the Arab Spring had caused significant hikes in oil prices, which in turn fueled growth in various GCC countries that had been largely spared by unrest spreading across other countries in the region.

Non-oil producing countries in the region, the report showed, had suffered greatly from political unrest, as well as the rising energy bill that followed.

"Regional unrest, however, in addition to rising oil prices and import bills, affected trade and tourism revenues, most starkly in Lebanon," it added.

Overall, the report slashed expectations for growth in the region by some four points, lowering it from 6.6 last year to 2.7 percent.

The report said a decrease in growth is expected even though oil prices are likely to fall as the global economic downturn takes its toll on the demand for the vital commodity.

The report urged the region's governments to face up to what it described as "major downside risks" due to escalating international tensions and domestic unrest shadowing the Middle East's economies.

The region's stability will further deteriorate and growth will continue to decline if governments remain incapable of resolving the dire employment situation and unable to diversify their economies.

"The region would need to create 50 million jobs just to catch up with the average international employment rate," said Abdallah al-Dardari, director of ESCWA's economic development division who co-presented the findings of the report.

Dardari called on the region's governments to push forward with economic integration, which he said is becoming increasingly necessary.

"This is the only answer to the region's economic woes. The region has all the resources needed for fostered economic cooperation that is beneficial to all," he said, adding that the Middle East has significant financial resources to carry out the major investments needed to avert economic

downturn.

The report said if financial woes in developed countries persist, triggering a global downturn, oil prices could decrease sharply, falling below the break-even prices necessary for fiscal stability in oil-exporting countries.

In such a scenario, the report expects GDP growth in the region to decelerate sharply, falling to as low as 1 percent this year, almost 3 points lower than what the U.N. expects.

"Saudi Arabia's economy, for instance, would grow by just 0.8 percent instead of 3.9 percent in 2012 [if a global recession happens]," the report says.

The report, one of the U.N.'s major economic publications entitled "World Economic Situation and Prospects 2012," expressed very dim expectations for the global economy.

"A renewed global recession is just around the corner and the developed economies are on the brink of a downward spiral," the report said, warning that the slowdown is expected to continue throughout 2012 and 2013.

The Beirut director of U.N. Information Center Bahaa al-Qousi said the report is less about prospects and more about affirming the alarming level the global economy has reached.

He said the report shows developed countries should foster extensive stimulus packages and reverse austerity measures. It expected that such measures would backfire on state budgets in the medium- and long-term.

"The fiscal austerity measures taken in response are further weakening growth and employment prospects, making fiscal adjustment and the repair of financial sector balance sheets all the more challenging," the report said.

The report cut global growth forecast for 2012 to 2.6 percent lower than the June 2011 forecast of 3.6 percent.

The full report can be accessed on: http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/index.shtml.

Copyrights 2011, The Daily Star - All Rights Reserved

19/01/2012

البلد : الأمم المتحدة ترسم صورة قاتمة للاقتصاد العالمي (طباعة)

الأمم المتحدة ترسم صورة قاتمة للاقتصاد العالمي

آخر تحديث: الثلاثاء 17.01.2012 - 11:52 م

نيويورك -أ ش أ

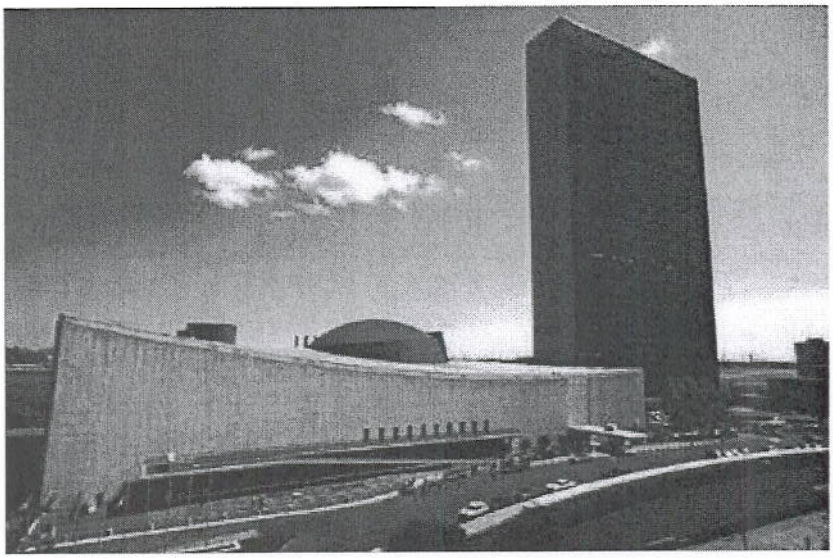

الأمم المتحدة ترسم صورة قاتمة للاقتصاد العالمي

أكد تقرير أممي أن الاقتصاد العالمى سوف يمر بحالة من التباطؤ الاقتصادي هذا العام، خاصة أن أزمة ا لديون السيادية في أوروبا لا تزال تتكشف، وحث التقرير حكومات دول العالم على ضرورة المعالجة الفورية لم شكلات ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب.

وأظهر التقرير الذي أصدرته اليوم "الثلاثاء"، إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية تحت عنوان "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق 2012" صورة مفصلة عن أوضاع الاقتصاد في المناطق الجغرافية السبع في العالم، والتوقعات بتباطؤ معدلات النمو في العامين المقبلين في معظمها، باستثناء دول القارة الإفريقية، والتي سوف تستمر في التمتع نظرًا لاستقرار أسعار السلع الأساسية وتزايد حجم الاستثمار الأجنبي.

وفيما يتعلق بإفريقيا، توقع التقرير أن يتم مواصلة النمو متحديًا بذلك الاتجاه العالمي السائد، حيث سترى إفريقيا "زيادة في نمو اقتصادياتها الإجمالية من 7.2% في عام 2011 إلى 5% في عام 2012 و1.5% في عام 2013، والسبب الأساسي لهذا النمو سيعود إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية القوي نسبيًا، وتدفقات رأس المال الخارجية، واستمرار

الطلب والاستثمار من آسيا".

وحسب التقرير، "فإن النمو سيختلف اختلافًا كبيرًا بين الدول في القارة بسبب الصراعات العسكرية، والفساد، وانعدام البنية التحتية والجفاف الشديد في مناطق معينة".

ويحذر التقرير أيضًا من أن البطالة والفقر من المشاكل الرئيسية ومصدرين لعدم الاستقرار، حيث أدت بالفعل إلى الاضطرابات السياسية في شمال إفريقيا.

ومن المتوقع أن تحقق جنوب إفريقيا أقوى نمو اقتصادي في عام 2012، بدعم من الطلب المتزايد من آسيا، وتواصل اتخاذ تدابير الحفز المالي وزيادة الأتهلاك الذي يقودها إلى ارتفاع الأجور.

ووفقًا للتقرير، فإن "الصورة الاقتصادية في العالم العربي ما زالت خاضعة لحالة عدم اليقين بسبب التحول السياسي والاحتجاجات المدنية في دول الربيع العربي".

ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في المنطقة من 6.6% إلى 3.7% حيث تعيق الاشتباكات العنيفة النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان العربية، كما أن الاضطرابات الاجتماعية أثرت على إيرادات التجارة والسياحة، ولا سيما في لبنان".

البيان
http://www.albayan.ae

الإسكوا: وقف سياسات التحفيز يضعف الاقتصاد العالمي

أكدت اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا) أن أداء الاقتصاد العالمي في عام 2011 تميز بالضعف

«وكالات» |

التاريخ: 20 يناير 2012

أكدت اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا) أن أداء الاقتصاد العالمي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

وقال مدير إدارة التنمية الإقتصادية والعولمة في (الإسكوا) عبد الله الدردري، خلال عرض تقرير حالة وآفاق إقتصاد العالم 2012 إن الأداء الإقتصادي العالمي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الإقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية.

غياب التحفيز

وأضاف الدردري أن غياب التحفيز أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل، بما يهدّد الهدف الرئيسي للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات. وأشار الدردري الى أن تقرير اللجنة هذا العام يرى أن سيناريو النمو المتعثّر، والذي قد يبلغ 2.6 % من الناتج العالمي لعام 2012، يهدّد بأربعة مخاطر أساسية، وهي أولاً عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا.

وثانياً تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية. وأضاف أن الخطر الثالث هو عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، مشيراً إلى أن الخطر الرابع هو عدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد الأول من مارس المقبل.

وقال الدردري إن تحقُّق أي من المخاطر المذكورة آنفاً سيؤثر سلباً على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0.5 % مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي والبالغة 65 مليون فرصة عمل. وأضاف أن التقرير يسلّط الضوء على عوامل الخلل في الإقتصاد العالمي.

وهي تراجع في نمو الدول المتقدمة، وتباطؤ نمو الدول النامية، بما فيها الصين والبرازيل، وتراجع في معدلات التجارة العالمية، وتراجع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وتذبذب شديد في أسواق الصرف العالمية.

الطلب الداخلي

ورأى التقرير أن عمل الإقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والإستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الإستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل.

وأشار التقرير الى منطقة غرب آسيا، وقال إن الدول المصدّرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت 7% في عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي نُفّذت لمواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية وآثار الأزمة العالمية.

وأضاف أما مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، انخفض النمو فيها من نحو 6 % عام 2010 إلى 0.3 % في عام 2011 بسبب الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسوريا واليمن والبحرين، وتأثّر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان والعراق.

مشكلة البطالة

وقال الدردري إنه وفي ظل هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، وخصوصاً بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول والتي تفاقمت خلال العام الجاري. غير أن التقرير توقع "عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز 3.5 % في حال عودة الاستقرار الأمني. وقال من الضرورة معالجة موضوع البطالة بكافة أوجهها وتعزيز الإنفاق العام لهذا الغرض وإزالة الاحتقانات والإحتكارات التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط والمستوردة لها.

جميع الحقوق محفوظة © 2011 مؤسسة دبي للإعلام